فقوله صحيح وعقله على حاله فان مات ولا وارث له
فبيت المال وان كان له وارث فهو على ما ذكرنا
ينتقل عنه بولاية الى من بقي مما لم يعقل عنه فاذا عقل
عنه لم يكن له ان يتحمل بولايته وليس لاحد العشائر
ان يعاني احداً

كتاب الجنايات

القتل على خمسة اوجه
عمد وشبه عمد وخطأ وما اجري مجري الخطأ
والقتل بسبب فالعمد ما تعمد ضربه بالسلاح او
ما اجري مجري السلاح في تفريق الاجزاء كالمحدد
من الخشب والحجر والنار وموجب ذلك المأثم والقود
الا ان يعفو الاولياء والكفارة فيه وشبه العمد
عند ابي حنيفة رحمه الله ان يتعمد الضرب بما ليس

بسلاح

بسلاح ولا ما اجري مجري السلاح وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله اذا ضربه بحجر عظيم او خشبة عظيمة
فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد ضربه بما لا يقتل غالبا
وموجب ذلك على القولين المأثم والكفارة ولا قود فيه
دية مغلظة على العاقلة والخطأ على وجهين خطأ
في القصد وهو ان يرمي شخصا يظنه صيدا فاذا
هو آدمي وخطأ في الفعل وهو ان يرمي غرضا
فيصيب آدميا وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة
ولا مأثم فيه وما اجري مجري الخطأ مثل النائم
ينقلب على رجل فيقتله فحكمه حكم الخطأ واما القتل
بسبب كحافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه وموجبه